مقدمة

بعد ان مضي ما يقارب العقد والنصف على قيام مجلس النواب العراقي أي بعد دستور عام 2005م إذ بدأ العمل الفعلي لمجلس النواب العراقي عام 2006م حيث هذه التجربة هي الاولى في تاريخ الدولة المعاصرة بعد نهاية النظام الدكتاتوري القمعي عام 2003م اقر الدستور في المادة الأولى منه على (ان العراق جمهورية اتحادية ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني) وهذا يعني وجود مجلس النواب منتخب من قبل الشعب .

وأشار الدستور في المادة 51 (يضع مجلس النواب نظاماً داخلياً لتنظيم سير العمل فيه) ، واشارة المادة 69 من النظام الداخلي لمجلس النواب (تشكل لجان دائمة في اول جلسة يعقدها المجلس ....) وتعد هذه اللجان هي المطبخ الفعلي لمشاريع واقتراحات القوانين فيتم دراستها ومناقشتها واعادة صياغاتها لتصبح أكثر تعبيراً ودقة لمقاصد المشترع أو الافصاح عن نيته وأكثر صدقية للواقع المراد قوننته فاللجان هي الاطار الذي تتجسد فيه آلية العمل التشريعي الصحيح بحيث تشكل كل لجنة من مجموعة من النواب تنتخب من قبل الهيئة العامة بناءً على التخصص أو رغبة العضو أو ما يتم عليه التوافق من قبل الكتل السياسية حسب ما اشار النظام الداخلي لملجس النواب العراقي في المادة 72 . حيث ان اللجان تعد نقطة مرور لا غنى عنها إذ لايمكن لأي نص أو اقتراح أو مشروع قانون أن يناقش أو يطرح للتصويت ما لم يسبق عرضه على لجنة مختصة من لجان مجلس النواب العراقي سواء كانت دائمة ام مؤقتة ، هذه اللجان على ثلاث اركان وهي اساسية (الخبرة والتخصص للنواب ، وتوفر الخبراء والمستشارين ، والكادر الاداري المحترف) ، كما ان هذه المرتكزات الثلاث هي اساس قياس مستوى الأداء للجان .

وقد تطور عمل اللجان النيابية في العقود الأخيرة،وأصبح العمل التشريعي الحقيقي لا يتم من خلال مناقشات النواب في الجلسات العامة بقدر ما يتم مناقشتها في اللجان النيابية ، ففي اللجان تتصارع الاراء وتتقارع الحجج ويستعان بالمؤلفات القانونية والدستورية للعثور على الحلول السليمة ، ومن ثمأصبحت اللجان النيابية هي الحلول النهائية لمشاريع ومقترحات القوانين التي تعرض على الجلسة العامة .

أهمية الدراسة

إذا كان لكل دراسة من اهمية فأن اهمية هذه الدراسة هو تناول دور اللجان النيابية في تفعيل اداء مجلس النواب العراقي للفترة من 2006–2018م ، إذ تستعرض هذه الدراسة دور اللجان البرلمانية لنماذج من دوراته الثلاث وكيف يمكن لهذه الدراسة من تقديم توصيات لتجاوز معرقلات عمل اللجان من أجل تحسين اداء اللجان البرلمانية بالصورة المطلوبة ، كذلك لهذه الدراسة أهمية كونها توفر امكانية الاستفاده منتجربة الدول التي شهدت تغيير سياسي مؤخراَ مثل دول الثورات العربية التي حدثت مؤخراًباعتبارأن التجربة العراقية هي أسبق.

إشكالية الدراسة

تكمن اشكالة هذه الدراسة في ان عدم فعالية البرلمان العراقي ، لاسيما في مجال التشريع والرقابة لا يعود الى ضعف لجانة وعدم احتوائها على النواب ذوي الاختصاص وذوي الكفاءة المهنية ، وانما يعود الىالتساؤلات التالية.

1–هل أن اداء لجان مجلس النواب العراقي بدوراته الثلاث كان فاعلاًأم غير فاعل ؟

2– هل يمكن تطوير وتفعيل لجان مجلس النواب لكي يكون دورها فاعلاً ؟

فرضية الدراسة :

للإجابة على الاسئلة التي تبرزها اشكالية الدراسة فأن هذه الدراسة سوف تنطلق من فرضية مفادها : (انهنالك معوقات تعيق عمل اللجان البرلمانية في اداء دورها وتجاوزها يتيح للجان القيام بدور ايجابي مما يساهم في تفعيل عمل مجلس النواب العراقي).

منهجية الدراسة :

للتحقق من صحة الفرضية أو عدمها فأن الدراسة سوف تعتمد على مجموعة من مناهج البحث التي من شأنها تمكن الباحث من تحليل المعلومات للوصول الى النتائج العلمية المتوخاة لهذه الدراسة، ولهذا سوف تعتمد على المنهج التأريخي كونه يساعدنا في تتبع الجذور التأريخية للجان النيابية في العراق ودول العالم التي له السبق في عمل اللجان النيابية ، كما سنعتمد على المنهج التحليلي لنتمكن من تحليل المضامين الخاصه بعمل اللجان من خلال التقييم الذي تم تحليلة ، كذلك فإن الباحث سيعتمد على منهج التحليل المقارن لكي يستطيع أن يوضح نقاط الضعف والقوة لعمل اللجان النيابية في مجلس النواب العراقي، فضلاً عن استخدام المنهج البنيوي لتوضيح وشرح الوظيفة التي تؤديها اللجان بالإضافة الى استخدام المنهج الوظيفي من أجل ترصين الرسالة.

صعوبات الدراسة :

ومن الصعوبات التي واجهها الباحث، هو قلة المصادر وعدم التدوين الدقيق لاعمال مجلس النواب التشريعية والرقابية بصورة دقيقة ، على مستوى اللجان النيابية وأعضاء مجلس النواب .